النّحو العربيّ بين حاجة المتعلّم وحاجة المتكلّم

د. بركاهم العلوي
المدرسة العليا للأساتذة
بوزريعة الجزائر

حين نتحدّث عن النّحو العربيّ فنحن نتحدّث به ومعه عن سلسلة متواصلة ومتوازنة من التّفكير العقليّ: الابستمولوجيّ، الوصفيّ، التّاريخيّ، ...وهو بدوره يقودنا إلى الحديث عن المحدّدات الزّمانيّة والمكانيّة لكلّ فترة ولكلّ منتج. ويحقّق لنا بكلّ هذا جانبا كبيرا من الاحترام، وفي كثير من الأحيان القداسة أيضا. حتّى غدا التّجديد التّأوليليّ فيه، والتّفكير النّفعي ضربا من البدعة والابتداع، ناسين أو متجاهلين المبادئ الأوليّة في نشوئه والأقوال المتغايرة على اختلافها وعمق دلالاتها.

فضاعت حاجة المتكلّم مع حاجة المتعلّم، واتّحدت الحاجتان في تفكيرٍ حجب بعض الزّوايا وأزهد المتعلّم فيه، أو قاده نحو التّعصب والانفراد. فجاءت هذه الورقة فاتحة باب اللّين وموضّحة جانب الحاجتين وأصولهما.

الكلمات المفتاحيّة: المعياريّة /الوصفيّة/ النّحو العربيّ/حاجة المتعلّم/حاجة المتكلّم/ التّعليميّة

Abstract:

When talking about Arabic grammar, we mean a constant balanced train of cerebration: epistemological, descriptive, or historical. This thinking leads us to talk about

time and place determiners for each era and each object. This made the grammar patrimony so respected and sacred that the fact of making an interpretative renewal and pragmatic thought in it was considered as a kind of heterodoxy forgetting or ignoring the initial principles of its creation and beginning as well as the heterogenius sayings which are various and their significance is deep.

Thus, the speaker's need was strayed with the learner's one and both of them were hiding many points of view. consequently the learner found himself unable and sometimes extremist toward it. This paper is an effort to enlighten and clarify the origin and the side of both needs.

شكّل تعليم النّحو موضوعا شائكا وشائقا، وتردّد بين الصّناعة فيه والصّناعية، وغدا مجالا خصبا عمليّا ونظريّا وتنظيرا قبلا. وبرزت للوجود العمليّ مواقف متباينة، وآراء متطاحنة حول مسائل في ماهيّة مرجعيّة تناوله وطرائقها، حتّى باتت الحاجة ماسّة لحلّ مشاكله .

ولعلّ ما ظهر من نفور عند متعلّمي النّحو، وخضوع عند مريديه أو تمرّد أوجب تساؤلات لحوحة: لماذا ؟وأين؟ وكيف؟ فتدفّقت الآراء منادية بأحد الأمرين: دعوة للتّيسير وأخرى للتّفسير. وبات من الضّروريّ الفصل في الانتماء والمرجعيّة والمنهج والطّريقة .

ذلك هو النّحو الموضوع، وتلك هي المعياريّة والتّواصليّة منهجا وأداء وقبل ذلك اختيارا ومدارا وإجابة على الأسئلة السّابقة علّة وكيفيّة وظرفا.إذا ثبت هذا، فتح باب القول في النّحو: أمعيار هو أم وصف؟ وكان لزاما أن يحدّد الظّرف الزّمنيّ فيه.

لاينكر أحد أنّ النّحو نشأ وصفيّا بأدلّته استقراءً، وملاحظة، وسبرا، لكنّه انحرف إلى المعياريّة بعد ذلك وله ما يبرّره، استجابة للحاجة ورغبة في ضبط القواعد، وحفاظا على العربيّة من تسرّب العجمة، وضياع الملكة ...

وامتدّت هذه المعياريّة في المسار الزّمنيّ حتّى علت المناهج الأخرى وغيّب غيرها ، وظهرت اللّغة الرّسميّة مع الدّفاع المستميت عنها أيضا...وانبنت بعد ذلك الكتابات مواصلة وشارحة ومستدلّة . ولم يشذّ عن هذا المسار من النّحاة أو اللّغويّين إلاّ القليل. وتوسّعت بذلك رقعة التّأليف والتّوليف حتّى كادت تكون قاعدة لا شذوذ فيها. يقول تمّام حسّان: "لا نكاد نستثني منها إلاّ قلّة ظهرت في أوّل عهد العرب بهذه الدّراسات، فقامت على الوصف في كثير من أبوابها. ولم تقع في المعياريّة حين وقعت فيها إلاّ من قبيل التّوسّع في التّعبير من ذلك سيبويه وكتابا عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز..."[1].

والمعياريّة هذه لا تتحقّق إلاّ بقواعدها من قياس وتعليل وإعراب وعوامل...وتنماز بحرصها على فرض نماذج استعمال وحرصها على طرائق الأداء اللّسانيّ منتقدة الانحراف عنها والخروج منها إلى غيرها. فهاهو سيبويه يقول : " وليس شيء يضطرون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجها"[2].

وانظر إلى صنيعهم في قياس ما على ليس. يقول سيبويه :" باب ما أجري مُجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثمّ يصير إلى أهله"[3].

[1] تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية ص14 .
[2] سيبويه : الكتاب ج 1ص 33.
[3] نفسه ، ص57.

ألا ترى إلى التّقليل القصديّ في قوله بعض المراجع، والتّأكيد العينيّ في قوله أهل الحجاز ، والمرجعيّة القياسيّة في قوله يصير إلى أصله؟ ثمّ انظر مرّة أخرى إلى قوله:" وبنو تميم يجرونها مُجرى وهل أي لا يعملونها في شيء وهو القياس؛ لأنّه ليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمار"[1].

هذا التّعليل الظّاهر يوجب الإتباع. فهو يحدّد القائل، وهو هنا بنو تميم، ويبيّن الطّريق، وهو الإهمال، ويعلّل ترك الاشتراك وعلّة الشّبه بغياب: الفعليّة ،والشّبه بليس، والإضمار فيها ، فحقّ لها جريانها على ما وهل أي عدم إعملها وهو تعليل يحيل إلى القياس كما رأينا.

أمّا خروج أهل الحجاز على الإهمال فيشوبه النّقص؛لأنّه – على قياسه– التفتوا إلى الشّبه في المعنى، ولم يلتفتوا إلى شرط العمل؛ إذ لابدّ لما يعمل الرفع والنّصب على التّوالي أن يكون فعلا أو شبيها به ليصحّ الإضمار.[2]ومثله: ماهذا بشرا ، وما هذا بشر. يقول سيبويه :" وأهل الحجاز فيشبّهونها بليس إذ كان معناها كمعناها"[3].

هذه علّة العمل عند الحجازيّين، ولكنّ النّحاة يحاولون بعملها وجها كما يقول سيبويه فيرجعونها إلى أصلها وهو عدم العمل بتقدّم خبرها أو نقضه بإلاّ. نحو ما ساحر محمّد ، وما محمّد إلاّ رسول .

وهاهو ابن جنّي يقول: هو انتحاء سمت كلام العرب. واقرأ إذا شئت قول الجرجاني في دلائل الإعجاز، وهو يتحدّث عن النّحو ويوجّه من زهد فيه :"وإنّه المعيار الذّي لا يتبيّن نقصان الكلام ورجحانه حتّى يعرض عليه، والمقياس الذّي لا

[1] نفسه ص 57.
[2] ينظر شوقي ضيف : المدارس النّحويّة ، ص89.
[3] سيبويه ، نفسه .

يعرف صحيح من سقيم حتّى يرجع إليه ، ولا ينكر ذلك إلاّ من ينكر حسّه، وإلاّ من غالط في حقائق نفسه "[1].

إنّه بوصفه معيارا ومقياسا كفيل بوضع منكره موضع السّفيه أو البليد الّذي لا يتلمّس ما يقرّبه ، ويغالط ما يسمع ويتحسّسسه. وبهذه القناعة يعرّف النّظم قائلا: " واعلم أن ليس النّظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذّي يقتضيه علم النّحو، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التّي نهجت ، فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرّسوم التي رسمت لك فلا تخلّ بشيء منها"[2].

فالكلام عنده ومعرفة الكلام سيّان، يسيران وفق نظام واحد وعيار قائم على قوانين اللغة وضوابطها، أصولها، ومناهجها ولا يخرج عنه. وانظر إذا شئت للفظة النّفي في: فلا تزيغ، فلا تخلّ، ولفعله المثبت في : تضع، تعمل، تعرف، تحفظ على التّرتيب، فتفهم ضرورةً هذا التدرّج في المعرفة، والتشبّث بالمرجع، والتّأكيد بالحفظ، والتقيّد بالمحافظة.

ذلك هو ذاك، وتلك هي المعياريّة التّي تلت الوصفيّة، فأضحى بذلك تعلّم النّحو سائرا وفقها، ومقتفيا أثرها، وتساوى بذلك المتكلّم – باعتباره مطبّقا للمعيار– والباحث باعتباره مكتشفا له أوّلا ، ومقيّدا به وله ثانيا. وانظر إذا شئت هذا الجدول.[3]

المؤشّر	المتكلّم	المتعلّم
المرجعيّة	عادات نطقيّة	منهج
الموقف	استجابة لقواعد اللغة	وصول للقواعد الكلية والجزئية

[1] الجرجاني : دلائل الإعجاز ص 43.
[2] نفسه 94.
[3] مستقى معنى من تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص 12 – 13.

التّفاعل	مستخدم لأدوات اللغة	مستخدم لأدوات الكشف
النّشاط	معياريّ	وصفي
اللغة	معايير تراعى	ظواهر تبحث
التقدير	إذا أحسن قياس المعايير	إذا أحسن وصف الظّواهر

الجدول رقم 1 يمثل الفرق بين نحو المتكلم ونحو المتعلّم.

فالتّساوي الذّي ذكرناه مغالطة؛ لأنّ العلاقة بينهما أثر وتأثير، وانجذاب وجذب. وازدادت حدّة المغالطة حتّى انسحبت العمليّة وامتدّت على التعليميّة في زماننا، وكان لذلك آثاره وتوابعه. وزهد الدارسون في النّحو زهدهم في العلوم المنطقيّة، وتنج عن ذلك عدم الفصل بين نحو الاستعمال (الكلام ومعانيه) والنحو العلميّ (البحث النّظريّ) هدفا. والفاعل فيهما اثنان متغايران (متعلّم ومتكلّم) حاجةً ووظيفة وحكما.

إذا ثبت هذا وجب أن يكون الحكم عند الفاعليْنِ(متكلّم ومتعلِّم) مختلفا أيضا ؛ فالأوّل حكمه وظيفيّ منسلّ من الاستجابة لقواعد الملكة، ودواعي القصد وتأثير التّواصل، والثّاني وصفيّ قياسيّ مثبت للقواعد، وظهر بذلك التّغاير بين حاجة المستعملَيْن؛ إذ الأوّل يحتاج إلى أدلّة المعنى وهو موضوع اللّغة وغايتها، والثّاني إلى القواعد الكليّة لضبط القواعد الجزئيّة. والأدلّة على ذلك كثيرة...

فلو نظرنا – مثلا- إلى معيار الحكم وجدنا النّحويّ يربطه بمعيار الصّحة اللّغوية: مستقيم حسن، كذب وقبيح، والقياس عليه. والوظيفيّ المجرّد لا الحدثيّ رخصة وغير رخصة، والدّرجة : ممتنع حسن، وقبيح، وجائز على السواء، وضعيف .[1] ويترتّب على ذلك أحكام التّرجيح والتّخيير والتّجويز.

[1] السيوطي : الاقتراح ص 9.

وعلى المتعلّم والمتكلّم أن يحفظ هذا المعيار ليستقيم له علمه بالموضوع وقس عليه، فيركز المتعلّم جهده على هذه المقاييس دونما الفصل بين حاجة المتعلّم المتكلّم وحاجة المتعلّم للمعرفة الصّرفة . وانظر إذا شئت لمسألة ما الدّاخلة على ليت.

يقول ابن جني في ليتما عطفا على قول النّابغة: ألا ليتما هذا الحمامَ لنا:"وأمّا ليتما خاصّة فإن جعلت ما فيها كافّة بطل عملها، وإن جعلتها زائدة للتّوكيد لم يتغيّر نصبها.تقول: ليتما أخوك قائم، وإن شئت ليتما أخاك قائم"[1].والسّؤال الغائب: كيف لك متكلّماً أن تجعلها كافّة أو زائدة معنى ثمّ حكما؟

ويقول ابن هشام: "ويحتمل أنّ الرّفع على أنّ ما موصولة، وأنّ الإشارة خبر لهو محذوفا، أي ليت هو هذا الحمام لنا فلا يدلّ حينئذ على الإهمال، ولكنّه احتمال مرجوح ؛لأنّ حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير أي مع عدم طول الصلّة قليل"[2].ويرى سيبويه أنّ الإلغاء في ليتما أحسن من الإعمال.[3]

هي مسألة واحدة ترجّح الحكم فيها وتنوّع بين جائز وممتنع وحسن ومخيّر، ولم نر ذكرا،أو إشارة، أوتنبيها، أوتلميحا لدور المعنى والحاجة إليه في تفسير الحكم بله توجيهه. وكان الاكتفاء بالقاعدة قياسا. والحلقة مفقودة بين هذا وذاك هي الهدف التّعليميّ للمادّة الواحدة، والخطأ الموجود بين هذا وذاك هو التّسوية بين هدفين على الأقلّ: معياريّ وتواصليّ، وفاعلين اثنين: متكلّم بفعل إنجازيّ ومتعلّم صرف لمعرفة صرفة.وتلك مشكلة التّعليميّة...

ولو نظرنا مرّة أخرى بمراعاة هذين المتغيّرين لرأينا الوعي بهما عند علمائنا أمثال سيبويه والخليل والجرجانيّ والزّمخشريّ وسيأتي الحديث عن هذا في مقامه.

[1] ابن جني: اللمع ص232 -233.
[2] ابن هشام: مغني اللبيب ج1، ص 376.
[3] سيبويه: الكتاب ،ج2 ص 137.

ولعلّ ترك هذا الشّرط والشّطط فيه هو الذّي حذا بإبراهيم أنيس ألاّ يفرّق في المذكّر السّالم بين صيغتي النّصب والرّفع من النّاحية الصّوتية ، ويستشهد على صحّة ذلك باستعمال العرب من قوله تعالى "والمقيمين الصّلاة والمؤتون الزّكاة"النّساء/162، وقوله:"إنّ الّذين آمنوا والّذين هادوا والصّابئين والنّصارى"المائدة/69.

والشّاهد النّحويّ في هذه المسألة بيّن ، والفرق الدّلاليّ أبين عند الّذين ربطوا بين المعاني والمباني أمثال الطاهر بن عاشور؛إذ يثبت أنّ العطف بالنّصب طريقة عربيّة ، وجواز العطف على االتّخصيص بالمدح وارد، والرّفع على الاستئناف للاهتمام وارد على عمومه.وأمّا في مسألتنا فصيغة"المقيمين" و"المؤتون" معطوفتان على اختلاف العامل يفسّرهما أنّهما " ممّا يجري على قصد التّفنّن عند تكرار المتتابعات".[1]

فلفظ التّفنّن فيه مزيّة الإثارة ودرجة الاستثارة ، والتّكرار في حدّ ذاته زيادة في الكلام ، والتّتابع في الملفوظات تأكيد للملفوظ ، ولا يلجأ إليه المتكلّم إلاّ لقصد لا يتمّ الكلام إلاّ به.

أمّا فظاهرها عطف على اسم إنّ المنصوب ولكنّها تختلف في الحكم تقديرا وبيانا على أنّها:

1. استئناف تقديرا لسؤال ضمنيّ في نفس السّامع.

2.تأكيد لقوله تعالى:"ولو أنّ أهل القرى أمنوا واتقوا "المائدة/ .65

3.عطف على الأصل المرفوع لاسم إنّ وهو المبتدأ. واستند في الثّالثة على الاستعمال والشّيوع؛ إذ عدّه سنّة عند العرب وذلك أنّهم إذا اجتمع اسم إنّ وخبرها وأرادوا العطف على الأوّل وهو غريب عليه في الحكم رفعوه تنبيها على أنّه عطف جمل لا

[1] طاهر بن عاشور: التحرير والتنوير ج6، ص 29.

عطف إفراد ليكون للمستمع حظّ في التّأويل بحسب السّياق ،إيمانا بمبدإ التّعاون ومرونة التّشارك.[1]

هذا التّحليل البياني الملازم للحكم الإعرابيّ يتعقّبه تحليل للمعنى وإلزاميّة الدّلالة وهدفه صحّة الرّسالة عند السّامع أو الاقتراب منها. والاهتمام بالمعنى على اختلافه في النّحو عند القدامى ومن سار على دربهم عند المتأخّرين هو الّذي يكشف مجهول المعادلة الثّاني بعد استيفاء الأوّل.

ألا ترى إلى درجة المغالطة وشططها، ودرجة التّساوي وأثره؟ فالأوّل هو المعيار وقد حدّدناه بما فيه من قواعد وقوانين وقيود ورجحان...والثّاني هو صورة للخصائص المميّزة للّغة في شقّها الاجتماعيّ.إنّها تتّسم ب:

1.التّلقائيّة والتّوارث بانتقال المفردات والعبارات نقلا تاريخيّا .

2.العموميّة: إذ هي لغة مشتركة في المجتمعات البشريّة متنوّعة، دالّة، وظيفيّة، تشاركيّة ومولّدة.

3.النّسبيّة: هي محدّدة لأنماط الكلام بقيد الموقف، والمستمع، والزّمان، والمكان.

4. الجبريّة: إذ إنّها وصلت للمتكّم من غير أن يتحكّم في قوانينها كما يقول دور كايم هي ضرب من السّلوك الّذي يباشر نوعا من الالتزام الخارجيّ وهذا لا ينفي عنها صفة التّلقائيّة.

5.الاقتراض والتّبادل: عن طريق عوامل الاندماج الاجتماعيّ، والتّفاعل الثّقافيّ داخل الحيّز الجغرافيّ الواحد أوالمتعدّد.[2]

ومع هذا لابدّ أن نشير إلى صفة أساسيّة تحوّلها من لغة تساعد المتعلّم على قراءة جمل ونصوص وكتابتها، وتمكّنه من معرفة قوانينها إلى لغة حاوية للأولى في

[1] طاهر بن عاشور : التحرير والتنوير ج6، ص 267 وما بعدها.

[2] قاسم عاشور ومحمد فخري مقدادي: المهارات القرائية والكتابية طرائق تدريسها واستراتيجياتها،ص16و17.

حدود الهدف منها، مع امتلاك " القدرة على فهم وإنتاج تراكيب أفعال اللّغة المناسبة لمقصديّة للمشاركين في حديث التّواصل، وتكون أيضا موافقة لمقام التّفاعل" [1]كما جاء في حديث إدي رولي.

إنّه التّواصل. وهو يعتمد أساسا على المرسل والمستقبل والرّسالة والقناة. فالمستقبل والمرسل شريكان، والرسالة هي " العماد نفسيّ- الماديّ لتحويل تمثّل على شكل متوالية من العناصر ".[2]

إنّه يقصد هذا التّوالي الصّفيّ في صور وحدات دالّة تعكس تصوّرات يستقبلها المستمع.ولا يمكن أن يكون التّواصل إلاّ بوجود مفاهيم مشتركة بين المرسل والمرسل إليه. يقول:" لا يقوم التّواصل إلاّ حين تكون هذه العناصر أو أكثر من ذلك هاته الذرّات المعرفيّة مشتركة لدى الزّوج مرسل – مستقبل".[3]

وإذ قد ظهر هذا الشّقّ التّواصليّ كان لزاما أن نسأل: ما حظّ الدّراسات النّحويّة منه، وما إلزاميّة التّعليميّة فيه ؟ لقد أشرنا فيما تقدّم إلى تواصليّة النّحو عندنا علمائنا وهذا أوان تفصيله .

فنجاح التّواصل يتحقّق بمعرفة المعاني على اختلافها، والمعنى هو القصد والمراد. يقال: عنييت بالكلام كذا أي قصدته وعمدت.[4]وّالقصد كما نعرف هو مناط الكلام عند النّحويّين. يقول ابن هشام :" الكلام عبارة عن القول المفيد بالقصد.والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السّكوت عليه".

[1] إيدي رولي: تعليم الكفاية التواصلية، ترجمة أحمد عزوز، مجلة معالم ،ص 120.
[2] أمولز، ك زيلتمان، ك أوريكبوني : في التداولية المعاصرة والتواصل ، فصول مختارة ، ترجمة محمد نظيف، ص 27.
[3] السابق ص 28.
[4] مجموعة من المؤلفين: المصطلحات اللّسانيّة والبلاغيّة والأسلوبيّة والشّعريّة، ص 14.

فقد خبر النّحويّ أنّ الخطاب لا يؤدّي رسالة إلاّ إذا تحقّق قصد المتكلّم بمعرفة معانيه بدءا. والمعاني التّواصليّة تفهم من المعاينة كما جاء عند الجرجاني. ولنضرب لذلك أمثلة:

- الاستفهام بالهمزة لغرض الإنكار: يقول: " وجملة الأمر أنّك تنحو بالإنكار نحو الفعل ،فإن بدأت بالاسم فقلت: أأنت فعلت أو قلت أهو يفعل كنت وجّهت الإنكار إلى نفس المذكور وأبيت أن تكون بموضع أن يجيء منه الفعل ، وممّن يجيء منه..."[1].وذلك مثل قول الشاعر :

أأترك إن قلّت دراهم خالد زيارته إنّي إذا للئيم

فالشّاهد فيه استفهام بالهمزة ، وتقديم الفاعل.والفائدة هنا هي إنكار الفعل لا إنكار الفاعل. ألا ترى أنّ الجرجاني صوّب القاعدة النّحويّة نحو جوازها إلى قيد القصد ودلالته؟ فإن قصد المتكلّم إنكار الفاعل كان لزاما أن يحرّك الفاعل تقديما وهذا فرق.

- النّفي: وكذلك يفعل مع النّفي. وانظر إلى قوله كيف يتردّد المعنى بين نفي الفعل ، ونفي الفاعل، وإثبات غيره بحسب حاجة المتكلّم. يقول :"إذا قلت ما فعلت، كنت نفيت عنك فعلا لم يثبت أنّه مفعول، وإذا قلت ما أنا فعلت كنت نفيت عنك فعلا يثبت أنّه مفعول"[2].

وتحقيق ذلك أنّ النّفي معان ومقاصد، فإذا قدّمت الفعل فإنّك نفيت الفعل ولم تثبته، أو تثبت غيره. أمّا إذا قدّمت الفاعل فإنّ النّفي والفعل ثابتان؛ الأوّل للفاعل بدليل التّقديم، والثّاني للفعل بدليل النّفي. فالفعل حادث من غيرك وهو فرق، وإرادة المتكلّم هي التّي تحدّد أحد الاختيارين.

[1] الجرجاني : دلائل الإعجاز ص 118.
[2] الجرجاني : دلائل الإعجاز ص 124.

نظير ذلك قولك : مارأيت زيدا، وما وزيدا رأيت، وما أنا رأيت زيدا.ففي الأوّل تنفي رؤية زيد ولا توجب فعل الرّؤية للمفعول، والثّاني تنفي رؤية زيد (المفعول) وتثبت الفعل لمفعول آخر، وفي الثّالث تنفي رؤية زيد عنك وتثبتها لفاعل آخر .هذه فروق في الدّلالات، والنّحو يجيزها جميعا، فانظر كيف جعل من النّحو مباحث تواصليّة؟

- الحذف: يصف الجرجاني الباب بأنّه " دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر ، شبيه بالسّحر ، فإنّك ترى به ترك الذّكر أفصح من الذّكر"[1]

إنّه اختزال صريح للمعاني، وإثبات صريح لأخرى. ويمثّل لذلك بحذف المفعول في الأفعال المتعدّية وحذف المبتدإ والخبر.مثال الأوّل: هو يجزل ويعطي، فالاقتصار بالفعل يجعل مدى الفعل عريضا من غير تحديد الوجه، وحدوده مطلقة من غير تقييد العطاء، وهو كمال المدح .خلافا لذكر المفعول في يعطي المال: فقد حدّد المتكلّم حسن العطاء والمعنيان جائزان لغة ، ومدار الاختيار في القصد.

وقد وقف الزّمخشري موقفا مشابها في المفصّل وكذلك فعل شارحه ابن يعيش في مواضع كثيرة من الكتاب موضحيْن الدّلالات الفاصلة والفروق الضّابطة . يقول : "اعلم أنّ الأمر طلب فعل بصيغة مخصوصة، وله ولصيغه أسماء بحسب إضافاته، فإن كان من الأعلى إلى من دونه قيل له أمر، وإن كان من النّظير إلى النّظير قيل له طلب ، وإن كان من الأدنى إلى الأعلى قيل له دعاء"[2].

فأكّد أنّ الأمر أصل للطلب، وما انحرف عنه من المعاني حسب ما يقتضيه الحال وهو مطلب بلاغيّ كما نعرف. بل زاد فائدة أخرى أنّ الأمر قد يتحقّق بالخبر لا الإنشاء كقوله تعالى:" والوالدات يرضعن أولادهنّ حولين كاملين" البقرة/ 232.

[1] السابق، ص 146.
[2] ابن يعيش: شرح المفصل، ج8، ص 108.

والمعنى ليرضعن، ونظيره الدّعاء على غير وجه الإنشاء نحو رحمه الله أي ارحمه، ورعاه الله أي ارعه، وحفظه الله أي أحفظه.

ومن لام سيبويه على تفكيره المعياري فلينظر إلى أقواله في تحديد المعاني والفروق المتّصلة محدّدة للدّلالات. ومنه أنّ المضارع ينتصب بعد فاء السّببيّة ، وشرطه ارتباطه بجملة أخرى بالفاء متّصلة به سببا.وهذه قاعدة معياريّة. غير أنّه في قوله تعالى:" ألم تر أنّ الله أنزل من السّماء ماء فتصبحُ الأرض مخضرّة" الحج /63 ، ارتفع الشّاهد بوجود السّبب والنّفي ظاهرا ، والعلّة عنده ما أخذه عن الخليل أنّ النّصب لم يقع لأنّ معنى النّفي هنا إثبات وتقديره: أتسمع أنّ الله أنزل . وأنت وإن كنت ترى فيه تمحلاّ فإنّ المعنى قد يصح لورود المعنى تقريرا.[1]

وأقوى شاهد في الدّلالة المعنويّة رغم تحقّق شرط القاعدة (المعيار) قوله تعالى:" لو كان فيهما آلهة إلاّ الله لفسدتا "الأنبياء/ 22 فقد نفى البدلية لعلّة المعنى ؛إذ المعنى النّحويّ فيها : لو كان فيهما الله لفسدتا. ورجّح أن يكون المعنى صفة بمعنى غير، نحويّا ودلاليّا.

أمّا ابن هشام فقد رجّح تصويبا لابن الحاجب في أماليه دلالة لو الامتناعيّة بامتناع الشّرط لامتناع الجواب، خلافا لما قاله ابن الحاجب بامتناع الجواب لامتناع الشّرط، ونفى أن يكون امتناع الفساد لامتناع الآلهة معلّلا أنّه مخالف لما ثبت في سياق أمثال هذه الآيات.[2]والأمثلة على كثرتها شاهدة على نزعة النّحويين لمناقشة مسائل نحويّة من منظور تواصليّ.

إذا ثبت هذا علم أنّ تعليميّة النّحو تحتاج إلى معرفة بالكيفيّة، وهي وإن كانت سيرورة علميّة لمواقف تعليميّة كما يحدّدها العلم الحديث، وتهتمّ بالمتعلّم

[1] سيبويه : الكتاب ج3ص40.
[2] ابن هشام: المغني ، ج1، ص279.

اهتمامها بالمادّة العلميّة وجب أن تساير هذا الاهتمام في جعل المتعلّم يعي الغاية من تعلّماته ، ويساير منطق تعلّمه انطلاقا من منطق معرفته. وهي باعتبارها ترتكز على العقد التّعليميّ (تفاعل/ المعلم / المتعلم) فالنّتيجة أنّ وضع التّعلّم لابدّ أن يواكب وضع الحاجيات.والحاجة تفرض أن نراجع وظائف اللّغة الطّبيعيّة ونؤكّد على أهمّ وظيفة وهي التّواصل.[1]وبه يمكننا أن نفرق بين تدريس النّحو لغرض علميّ وتدريسه لغرض تواصليّ يكسب المتعلّم معرفة بمقاصد المتكلّم كما يقول ابن خلدون، وهي فعل لسانيّ " ناشئ من القصد بإفادة الكلام"[2]. ولا نخرج كثيرا عن وعيه بهذا الفرق حين أشار إلى أنّ صناعة العربيّة إنّما هي معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها الخاصة فهو علم بكيفية لا نفس كيفيّة فليست نفس الملكة.[3]

وبقدر اهتمام التّعليميّة بالبعد التّواصليّ بقدر اهتمامها بنجاح العمليّة في إطارها المعرفيّ المقيّد، فينجح المتعلّم بمدارسة دلالات النّحو كما رأينا وغايات الكلام واختلاف المقاصد وفروق الاستعمال مع مراعاة نظام اللغة، وإن أراد معرفة الكليّات فيكون ذلك خارج الإطار التّواصليّ وله غاياته وطرائقه. فيربط المتعلّم مفاهيمه بنشاطه الاجتماعيّ وتفاعله الحواريّ. ولعلّ ما نقوله يتقاطع بوجه مع مفهوم التّواصل عند يورغن هابرماس الّذي يرى أنّ اللّغة وسيط بين المتواصلين اجتماعيّا محدثة تفاعلا يسهم عن طريق التّبادل والتبادل. " وهذه المصلحة تنمو وسط تفاعل يهدف إلى الكشف عن عمليّات التّشويه والاضطراب والبلبلة التي تؤدّي إلى سوء الفهم".[4]

[1] ينظر أحمد المتوكل : الوظائف التداولية في اللغة ، ص 11.7.
[2] ابن خلدون : المقدمة، ج1، ص711.
[3] السابق ، ج1، ص729.
[4] علي عبود الحمداوي : الإشكالية السياسية للحداثة من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل، ص209.

ولذلك هو يرى أنّ" ملفوظا ما لايكون حقيقيّا إلاّ إذا ترجم حالة من الأشياء الواقعيّة أو ترجم واقعا. ويركّز في المشاركة الكلاميّة على أربعة عناصر يراها أساسيّة:

المعقوليّة: وفيها يكون الإنتاج الخطابي محترما للقواعد النّحويّة.

الحقيقة: فالكلام له أثر من تجربة المتكلّم.

المصداقيّة: إذ يكون الكلام هنا موافقا لمقتضيات عادات المجتمع الكلامية وفق مخطط معياريّ للوصول إلى علاقة مستقيمة صحيحة مع الشّريك اللّسانيّ

الصّدقيّة: وهو تعبير صحيح للنّوايا ومقاصد النّفس.[1]

هذه الأركان الأربعة تركّز على شيئين اثنين قد ذكرناهما آنفا هما القاعدة النحويّة والفائدة.

النّظرية التّواصليّة كما يراها هابرماس:

الخطاطة 1: التواصلية من منظور هابرماس

[1] حسن مصدق: النّظريّة النّقديّة التّواصليّة، ص116.

إذن فالنّشاط اللّغويّ يحدث من خلال الكلام والاستماع . وهما عمليّة تبادليّة. غير أنّ الكلام تعبير عن مقاصد، والاستماع تحويل للكلمات إلى أفكار،وإعادة صياغتها أو استيعابها وفق معايير نحويّة واجتماعيّة.[1]

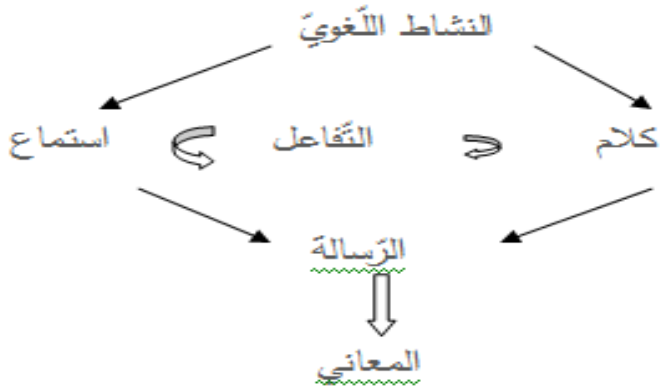

الخطاطة 2: طبيعة النشاط اللّغويّ

فالتعلّمات النّحويّة لابدّ أن تكتسي من منظورنا طابع التّواصليّة ، وعليه نصوغ الدّرس النّحويّ وفق الشّروط الآتية:علاقة المتعلّم بها/ احتياج المتعلّم لها/دلالتها على احتياجاته.

وهي بمثابة قواعد للقواعد تبنى بها المفاهيم التّي ننشدها : تفسير، رجاء، استفهام: نداء، استعطاف، خبر ، تأكيد ، فتتغيّر بذلك عناوين الدّرس إلى حالات التّواصل بحسب ما يقتضيه قانون اللّغة باحترام هذه الخطوات:

اللّغة أداة للتّدريب

التّدريب على اللّغة داخل الدّرس

التّركيز على الأداء الّشفويّ

تخصيص وقت للأداء وتخيّر وقت الدّقّة اللّغويّة

[1] نور الدين السد: فلسفة اللغة واللسانيّات، ص 113.

استخدام المناخ اللّغويّ الصّحيح

وخلاصة القول إنّ: الّطريقة التّواصليّة في تعليميّة النّحو تؤتي أكلها حين يتّخذها المعلّم هدفا لا غاية ؛ وذلك أنّ الحاجة إلى القواعد المعياريّة لا يمكن أن تُتجاوز بدعوى الملفوظيّة.

المصادر والمراجع :

- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة، دار الثقافة،الدار البيضاء،1985.
- أمولز، ك زيلتمان، ك أوريكبوني: في التداولية المعاصرة والتواصل ، فصول مختارة ، ترجمة محمد نظيف، إفريقيا الشرق، المغرب،ط2014،1.
- إيدي رولي: تعليم الكفاية التواصلية، ترجمة أحمد عزوز، مجلة معالم،العدد 6.
- تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب ، القاهرة، 2001 .
- ابن جني: اللمع تحق فايز فارس ، دار الكتاب الثقافية، الكويت. دت.
- حسن مصدق: النّظريّة النّقديّة التّواصليّة، الركن الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، ط1، 2005.
- سيبويه: الكتاب ،تحق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،1988، ج 1.
- السيوطي: الاقتراح طبعه وعلق عليه عبد الحكيم عطية، دار البيروني، ط2.
- شوقي ضيف: المدارس النّحويّة، دار المعارف، ط7.
- طاهر بن عاشور: التحرير والتنوير الدار التونسية للنشر، 1989ج6.
- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تحق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة .

- علي عبود الحمداوي: الإشكالية السياسية للحداثة من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل، منشورات الاختلاف منشورات ضفاف، دار الأمان الرباط، ط1، 2015.
- قاسم عاشور ومحمد فخري مقدادي: المهارات القرائية والكتابية طرائق تدريسها واستراتيجياتها،دار الميسرة للطباعة والنشر، ط4، 2016.
- مجموعة من المؤلفين: المصطلحات اللّسانيّة والبلاغيّة والأسلوبيّة والشّعريّة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008.
- ابن هشام: مغني اللبيب، تحق محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، بيروت، 1991.
- ابن يعيش: شرح المفصل، تحق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان،2001.ج8.